

التراث والتخطيط وآفاق النهوض بواقع المجتمع العراقي

((دراسة اجتماعية تحليلية في ضوء بعض ما قدمه الفارابي وابن خلدون لإعادة بناء الدولة))

إعداد

د. موح عراك عليوي

المحتويات

	المقدمة
عناصر البحث	المبحث الأول
أولاً : مشكلة البحث	
ثانياً : أهداف البحث	
ثالثاً : التعريف بالمفاهيم من منظور وظيفي (التراث - التخطيط)	
إشكالية بناء المجتمع وإعادة تنظيمه	المبحث الثاني
أولاً: موجبات النهوض بواقع المجتمع	
ثانياً : أحداث ومقاربات اجتماعية	
الفارابي	المبحث الثالث
أولاً : تصور الفارابي في بناء الدولة والمجتمع	
ثانياً : معالجات الفارابي التخطيطية في إصلاح الدولة والمجتمع	
ابن خلدون	المبحث الرابع
أولاً : المعرفة الكمية والمعرفة النوعية	
ثانياً : معالجات ابن خلدون التخطيطية	
	محصلات ختامية
	الهوامش
	المصادر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

المجتمع كائن حي يتعرض كسائر الكائنات الأخر إلى حالات من النمو والتطور وحالات من الارتداد والنكوص والتراجع .

ومجتمعنا العراقي في تاريخه البعيد والقريب مثلما كان مهبطاً للأديان السماوية ومقاماً للأنبياء والأوصياء وأرضاً للحضارات والثقافات التي زخرت بالانجازات العلمية والعطاءات الإنسانية ، كذلك كان عرضة للحروب والدمار بكل إشكاله .

والمجتمع عندما يخضع في مراحل إلى الانتقال من حالة البساطة إلى حالة التعقيد على مستوى البناء والوظيفة ، فذلك يعني إن العقل الإنساني محكوم بمراحل تنقله من طور العاطفة والحس حيث التصديق بالخرافة والاعتقاد بتعدد الإلهة والأرواح والأساطير وغير ذلك إلى طور قوانين المنطق والنظر لما حوله من خبرات قد تقربه إلى هذا الحد أو ذاك ، ومن ثم طور التفكير المنطقي المنظم الذي يأخذ بالأساليب المنهجية والتطبيق البحثي والميداني في مختلف مجالات المعرفة حيث الانجازات الحضارية والعلمية الهائلة ، وأخيراً طور شيخوخة العقل وتراجعها عما انتهى إليه العلم والإبداع إلى ضروب من العجز والتردي حيث الارتداد والنكوص إلى الخرافة والأساطير من جديد . ((الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة يخلق ما يشاء وهو العليم القدير)) / (الروم / ٥٤) .

وهذا هو حال العقل الإنساني الذي يستمد أنماطه الفكرية من نوع المرحلة التي يعيشها حسب ما اشار إليه ابن خلدون في تقسيمه للمراحل التي يمر بها المجتمع (بدوية - ريفية - حضرية) وما أشار إليه كومت (لاهوتية - ميتافيزيقية - وضعية) وغيرهما من علماء الانثروبولوجيا والاجتماع أمثال سبنسر ودوركهايم وتوينبي .

إن الغرض من الإشارة والتنويه لهذه الدورة في صعود وتألق العقل الإنساني وانحطاطه في صيرورته التاريخية القصد منها هو إن سقوط بغداد ١٢٥٨م ومن ثم سقوطها عام ٢٠٠٣ م يمثل مرحلة تشويه وارتداد لبعض القيم والمعتقدات في جو تتصارع فيه قيم الخير مع قيم الشر في ضوء انهيار كبير لمرافق الدولة ومؤسساتها الفاعلة .

إن حضور الدولة والدين وشخصهما في بناء المجتمع وقت الحروب والأزمات له ما يسوغه في استنهاض المجتمعات وتطورها قديماً وحديثاً . وبحكم وجود الدولة وفاعلية قوانينها استطاعت الدول الأوروبية أن تعيد إصلاح بنيتها التحتية بعد الخراب الذي تعرضت له أبان الحرب العالمية الثانية . بل وكان صحتها لهول المشكلة جعلها تخطو بفاعلية وشفافية نحو التقدم بكل مجالاته

لاسيما وان أكثر مفاصل التقدم التقني الهائل الذي أنجزته الحضارة الأوربية قد تحقق كرد فعل لذلك الخراب والدمار الذي هزّ واقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

ولكن ما حدث للدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م مختلف تماماً . فإذا كانت المجتمعات الأوربية التي نهضت من جديد قد استفادت على الأقل من موجوداتها وثرواتها المادية وصلاح الدولة بمؤسساتها العسكرية والاقتصادية والسياسية حيث عملت بكامل حريتها في مجال التعمير والبناء ، فان مسألة الحرب والاجتياح الذي تعرض له العراق لم تكن مسألة قتل واغتيال للمجتمع بكل إمكاناته المادية والمعنوية .

فما عمد إليه الحاكم المدني الأمريكي (بريمر) من تشريعات وإجراءات جاءت ليس لتحطيم وتخريب البنى التحتية للمجتمع بل لنهب وتهريب معظم موجوداته المادية والصناعية بهدف تفويت فرصة التعمير والبناء على العراقيين والعمل على ألحاقهم من جديد بدائرة التخلف والتبعية^(*) .

إن الأسباب والحيثيات المؤدية إلى الهزيمة والاستسلام والشعور المؤلم باحتقار الذات والاستهانة بها إنما يعود إلى تجرد الواقع الذي نعيشه من أدوات التجدد والانفتاح السليم على الخصائص العصرية المتغيرة ، مما يقودنا إلى الورائية في المكان والزمان وتهميش حق الذات في الانتماء إلى العصر بالشكل المطلوب .

أن أصحاب النظرة المتشائمة ودعاة الهروب واللجوء إلى الآخر كانوا وما يزالون على تصالح تام مع الآخر في الوقت الذي لم يكفوا أنفسهم بجدية أن يبنوا جسوراً من التفاهم مع الذات . وبدلاً من أن يعتمدوا في قراءاتهم لصفحات مثل هذا التفاهم وما تستدعيه من استفسار لكوامن التراث واستحضار قيمة الإبداعية ، راح هؤلاء يتشبثون بمقاييس ونماذج غربية لا يمكنها إن تحقق ما هو مطلوب ومراد من تلك القراءة .

وبحكم إن المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي مشكلات مركبة ومعقدة ذات علاقة بتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، حيث تشابكت وظهرت ميول واتجاهات نحو اللامسؤولية واللامبالاة وانتشر الفساد الإداري والسياسي والأخلاقي على مستوى العلاقات الاجتماعية ، كان لا بد من البحث عن بعض النماذج والتصورات التي عملت على دعم دور الدولة والدين في الضبط والترشيد والاستنهاض بالمعرفة العلمية وصولاً الى مجتمع تسوده الأخلاق والإرادة .

^(*) كان بريمر على علم بان العراقيين لديهم القدرة على التحدي والمواجهة والاستعداد الكامن في اعادة البناء والتعمير عام ١٩٩١ التي استطاع فيها العراقيون اعادة الجسور والكهرباء بقدرات ذاتية وبفترة قياسية لم تغب عن حساباته وعلى الصعيد نفسه ان حضور الدولة بمؤسساتها وامكاناتها المادية والبشرية استطاعت الكويت اعادة البناء والتعمير لبنيتها التحتية في فترة زمنية قصيرة هي الاخرى ، هذه من الاسباب التي جعلت الحاكم الامريكي يخطط لتدمير العراق وتقييده بقيود يصعب النهوض فيها من جديد .

إن النماذج والتصورات التي تعاملت مع متغيرات (الدولة - الدين - العلم - الأخلاق) وكيفية الموائمة بينها وجدناها واضحة في بعض الأفكار والطروحات التي قدمها الفارابي وابن خلدون في ضوء المعالجات التي قدموها لإعادة بناء المجتمع كتصورات ومضامين تخطيطية يمكن إن تساعد المفكرين والمخططين من إعادة البناء والانطلاق بالإمكانات المتاحة صوب التقدم والرقى المنشود للمجتمع العراقي لاسيما وان الاثنين عاصرا ظروفًا مشابهة وقريبة من الظروف التي يعيشها العراق من حيث تدهور وانهيار العلاقة بين مكونات الدولة ومؤسساتها السياسية .

المبحث الأول

عناصر البحث

أولاً : مشكلة البحث

من المعروف إن القيم لا يمكن تغييرها أو تبديلها بشكل سريع خاصة في المجتمعات التي تمتلك مخزوناً كبيراً من التراث الثقافي والروحي كالعراق ، وذلك لان القيم تخضع في تغييرها الزماني والمكاني تبعاً لمتغيرات اقتصادية وسياسية ودينية واجتماعية (ثابتة وأخرى متغيرة).

إن خاصية الثبات النسبي للقيم في المجتمع وتصديها للتغيرات تكمن في استيعابها لشحنات انفعالية يترتب عليها عواطف وأحاسيس معينة هو الذي يجعلها أكثر ثباتاً واستمراراً في البقاء . وعلى الرغم من قدرة القيم على مجابهة التغيرات الطارئة إلا أنها تتعرض للتغيير والتحوير من وقت لآخر ، حيث يمكن إن نجد في النسق الثقافي هبوط قيم معينة وانحدارها في فترة زمنية وقد نجدها ترتفع وتنهض في فترة أخرى .

فالتحول من النظام المتسلط الى النظام الديمقراطي عادة ما يصاحبه ارتفاع في مكانة قيم معينة تختلف عن تلك القيم التي كرسها النظام الدكتاتوري لاسيما إذا كان تشجيع تلك القيم في المجتمع يقوم على أسس (قومية - طائفية - دينية) .

إن من بين أهم وظائف الدولة هو تجديد مراكز القوة في المجتمع وضبط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد .

وطبيعي إن أهم ما تواجه الأنظمة السياسية في وقت الأزمات والحروب هي الكيفية التي بموجبها تتم عملية الضبط والسيطرة .

فالظروف الطبيعية التي تتطلب قرارات سليمة ومحسوبة هي على عكس الحالات التي تستدعي قرارات سريعة وغير مدروسة .

وتأسيساً على ذلك فالقوانين التي تصدر وقت الحروب والصراعات الفجائية تستخدم وسائل وأساليب قد تسبب خدشاً كبيراً في المصالح الخاصة والعامة(*) .

ففي المجتمعات الخيرة مستقرة هناك قوى تنشط في ظل غياب سلطة القانون كتلك التي يستخدمها أفراد العصابات والمليشيات الإجرامية بالقوة والسلطة القانونية عندما تمنح لفرد أو جماعة معينة فلا بد أن تكون مقبولة اجتماعياً وعلى أن تستخدم لسبب مشروع ووقت مشروع وطريقة مشروعة .

(*) أن الصيحات التي نادى بتغيير بعض فقرات الدستور العراقي الجديد تدل على أن فقرات الدستور قد وضعت في فترة حرجة وغير مستقرة حيث يتضح ذلك من خلال تعثر وإخفاق اللجنة البرلمانية الخاصة بإعادة النظر في بعض مواد الدستور وعدم توصلها الى قرارات نهائية ضمن الفترة المحدد لها .

إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتقني المتردي في العراق والذي أنتجته ظروف خارجية وداخلية كوّن لدى العراقيين تساؤلات عدة تتطلب الإجابة عليها من قبل الحكومة والبرلمان ومجلس الرئاسة .

وعندما يجري التساؤل عن موقف المخططين حيال معاناة المواطن وما هي الحلول المتوفرة؟ وعن الخطط والبرامج المعتمدة لإحداث تحولات حقيقية لهذا الواقع قد تكون الإجابة عليها سهلة على المستوى النظري من قبل المتنفذين في الساحة السياسية ، غير إن تكرار إثارتها غالباً ما تدخل في دوائر الاتهام والشكوك انطلاقاً من دوافع ذاتية مفادها إن مثل تلك الإثارات هي دعوات غير منطقية في ظل غياب الظروف الأمنية .

وعلى الرغم من التحسن الأمني الذي تحقق أخيراً إلا إننا نجد بعض المعنيين غير مؤهلين للإجابة على مثل تلك التساؤلات خاصة وأن الواقع يقول إن اغلب المسؤولين غير كفؤين وأن الفساد السياسي والإداري شمل العديد من المؤسسات والكيانات والأفراد على مستوى النخبة والقاعدة على حد سواء .

وبالتالي فنحن أمام إشكالية تدور حول تفعيل سلطة القانون وانتقاء القيم الفاعلة لبناء المجتمع واستنهاض مسيرته العلمية في ضوء قراءة جديدة للواقع واتخاذ ما يلزم على وفق خيارات تخطيطية لأولويات هذا الواقع .

ثانياً : أهداف البحث

إن الهدف الذي نسعى إليه هو إيجاد تصورات ومعالجات تخطيطية مستمدة من التراث الخالد الذي بدونه لا يمكن للحدثة والمعاصرة إن تتوازن وتستقر داخل نفوسنا خاصة في وقت الأزمات والحروب .

إن القدرة على الإبداع والانجاز في جميع المجالات العلمية يتطلب تراثاً متفاعلاً باستمرار مع المعاصرة ، وانه بغير ذلك ستبقى الذات الفردية داخل الأمة الواحدة قلقة وحائرة في انتمائها ، وان كانت تلك الأمة قد حققت شيئاً من النجاحات والطموحات الشخصية .

إن الغربة التي عشناها خارج الوطن جعلتنا أكثر إحساساً بالتواصل المستمر بين تراثنا الأصيل وبين الانجازات التي قطعها الأمم الأخر في مختلف المجالات العلمية .

ولو أخذنا اليهود على سبيل المثال لوجدنا إن حقيقة تزويرهم وتحريفهم للكتب المقدسة وسرقاتهم المعتادة من تراث السومريين والساميين جعلتهم بفعل أساليبهم تلك أكثر تشرداً وتشرذماً في العالم . ولذلك تجدهم أكثر الناس عنصرية وعدوانية بسبب ما يلاحقهم من شعور بالنقص وعدم وجود ولاء أو انتماء الى وطن أو تراث يستمدون منه وجودهم (١).

ولأنهم لم يجدوا ما هو ممكن على صعيد فكرة الوطن والأرض فقد حاولوا بالغدر والاحتلال من إيجاد بديل زائف عن طريق استثمارهم للقوى الخارجية (الاستعمار) وضعف وتدهور الظروف الداخلية للعرب والمسلمين .

إن ما تتطلبه الظروف الراهنة في العراق هو إعداد جيل قوى مؤمن بقوميته وبعقيدته وملتزم بقضاياها الوطنية لحد الوعي الكامل بواقعه الحالي .

فالعصر وما يحمل من تعدد في الأذواق والرغبات والميول بحاجة الى نبع يغذيه بالمحبة والتسامح ، وهذا لا يحصل إلا من خلال المثل والقيم الأصيلة التي هي بمثابة النواة لكل مشروع أنساني .

وهذا هو الفارق بين الإنسان الحر والآخر المرتزق الذي يسخر نفسه لقاء اجر مادي لقتل أولئك الذين يخوضون مواجهة عادلة بدمائهم لأنهم ينتمون الى أمة لها انجازات وتاريخ على عكس المرتزق الذي يشعر بأنه معلق في الهواء بلا وطن وان كان داخل وطن حيث لا يوجد من يغذيه بالمحبة والإخاء .

ثالثاً: التعريف بالمفاهيم من منظور وظيفي

توطئة: يدلنا المنهج العلمي على مسلمات أساسية مؤداها إن كل ظاهرة في الكون لا بد من تاريخ يخصها يرتبط بالأحداث التي سبقت حدوثها وان هناك حتمية علمية تبحث عن أسباب الظاهرة وعلاقتها بما سبقها من أوضاع قبل ظهورها .

لذا فان التغيرات التي تحدث لكل ظاهرة قد لا تأخذ صورة مفاجئة بل تحدث في ظل أوضاع معينة قد تتكرر على نفس الوتيرة إذا ما تيسرت لها الظروف نفسها (٢).

وتأسيساً على ذلك فالظاهرة تزودنا بوظيفة جديدة أخرى .

وهكذا فموضوع الالتزام بالمنهج العلمي لكل مفهوم يتطلب الاهتمام بجانبين : الأول بنائي والثاني وظيفي ، وذلك يعني إن تحديد المعاني لكل مصطلح لا يقوم على أساس صحته أو خطأه وإنما من منطلق موقعه في المعنى البنائي والوظيفي(٣).

وبحدود هذه النظرة نستطيع أن نتتبع المعاني البنائية والوظيفية لموضوع التخطيط والتراث للمفكرين الفارابي وابن خلدون ضمن معالجاتهم الفكرية لواقع المشكلات السائدة في عصرهم .

وعلى وفق تلك المحددات فإننا أمام أكثر من اتجاه تخطيطي قد أثر تأثيراً فعالاً في البناء الفكري للتراث العربي الإسلامي والذي نريد إن يكون له انعكاس واضح على السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعاصر للقادة العراقيين حيث إن الدولة والدين وأهمية دورهما الأساس في التخطيط كوسيلة إنسانية نجدها قد عولجت من قبل المفكرين العرب والمسلمين لاسيما على الصعيدين المتمثلين بالدولة (تنظيم سياسي) وبالدين (تنظيم وتشريع عقائدي) .

١- **التراث** : هناك مثل عراقي يقول ((اللي ماله أول ماله آخر)) أي إن عملية تقييم أفعال الناس في توجهاتهم الحياتية تتوقف على شرعية الأفعال التي يؤدونها من حيث اقترابها من الخير أو الشر .

ولأن النجاح يمثل حالة من الزهو والتفاخر فقد يتوق لها جميع البشر وبكل مستوياتهم الذهنية والعقلية والنفسية بهدف أن يكون لها حضور على مستوى الأجيال الحاضرة والقادمة .

فالعظماء من البشر كالأنبياء والرسل والأئمة والمهتدين بسيرتهم هم الذين انتزعوا المجد بالتضحية والأثرة الطيبة . والأمجاد التي حققها السابقون قد لا يستطيع أن يحققها الكثير من الناس لما فيها من تحمل وشقاء وصبر على الظلم والأذى .

ولهذا فإن أصحاب الخير والحق هم الذين يتألقون في التاريخ ويكون لهم تراث يقتدى به عبر الزمن حيثما كانوا (زمانياً ومكانياً) وهم أصحاب الأسوة لجميع الناس مهما اختلفت مكوناتهم وتعددت أجيالهم (*) .

إن المواكبة الدؤوبة للأحداث والملازمة الدائمة لمتغيراتها وتطوراتها تمثل مؤشراً جوهرياً من مؤشرات الحياة ودليلاً على توفر عناصر الوعي واليقظة الضرورية من أجل اكتساب عناوين الواقع ومسمياته المطلوبة .

فالفكر الخلاق القائم على الأصالة والإبداع والمؤمن بوجود الفرد عضواً فعالاً في حركة المجتمع هو عامل الارتباط الطبيعي بين المبدع وسلوكه الاجتماعي وبين الفكر وانعكاساته في الواقع .

إن تاريخ ثقافات الشعوب الإنسانية هو تاريخ التغيرات الاجتماعية التي حدثت في حقبة من حقب الماضي بتأثير عوامل سياسية ودينية واقتصادية لذلك يبدو إن استيعاب ثقافة شعب ما من الشعوب يجب إلا ينفصل عن فهم التغير الاجتماعي الذي أحدثها وتأثر بها ضمن حركة تاريخ العالم .

فأنت لن تستطيع فهم تاريخ بلد كما يقول ارنولد توينبي ((إذا أنت فصلت أراضيها عن خريطة العالم وضربت صفحاً عن كل ما نشأ خارج حدود البلد بعينه)) (٤).

أما أصحاب الشر الذين يركنون إلى الماضي ويستخدمونه وسيلة لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصية ، فقد يعمدون إلى قلب الحقائق بالكذب والتضليل فيتجهون صوب تأصيل الانتماءات (القومية والدينية والطائفية ...) بكل أشكالها من أجل تحريك الماضي وتسكين الحاضر . كما فعله المشركون في صدر الإسلام وما فعله اليهود وهتلر وغيرهم وقت انطلاق الحضارة الغربية عندما اعتمدوا في تقسيمهم للشعوب وعطاءاتهم على أسس عنصرية وروابط وهمية ليس لها شيء

(*) هنالك أثره طيبة جسدها شخصيات أمثال داود وسليمان ويوسف كأنبيا وملوك وخاتم الأنبياء محمد (ص) كرسول وقائد أمة والحسين كأمام وثائر على الظلم وكونفوشيوس وبوذا وغاندي وغيرهم ... وهناك أثره سيئة جسدها شخصيات عرفت بظلمها وبطشها ، أمثال نمرود وفرعون كملوك وهتلر وموسوليني كقادة سياسيين .

في الواقع ولذلك فإن العقيدة الأساسية لمثل هؤلاء تكمن في قصور الوعي عن الإحاطة بالإبعاد التاريخية والفكرية لمفردات الماضي ما ينتج عنها فقدان الأنماط الاستقرائية الجديدة للتجربة التراثية في مضامينها الصحيحة .

ولهذا السبب كان الجدل صفة ملازمة للإنسان ووسيلة من وسائل إسقاطاته التسويغية اللامنتطقية ((وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً)) (الكهف / ٥٤) ، ((ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً)) (الفرقان / ٢٣) .

إذن فالتسويغ الذي يلجأ إليه اغلب الناس في المجتمع يعد ظاهرة مرضية تعيق مسيرة التكامل والتقدم الإنساني وتحول بين الإنسان وبين اكتشاف ذاته التي هي بمثابة البداية لتلمس طريق الحق والهداية للعالم المحيط به .

إن مصدر التراث العربي بعد الاستقرار الحضاري كان قائماً على البحث عن روح التطلع والإبداع والابتكار في حياة الثقافة العربية الإسلامية .

فالحضارة بهذا المعنى هي معيار تطور المجتمع وهي ((المكان الذي تنطلق منه حركة التأريخ وكل حضارة لاتحيا بالتأريخ هي حضارة فانية ومتأخرة)) (٥) .

إن حقيقة التراث العربي وما يحمله من قدرة على التحسب والتحدي والتخطيط خلق تجربة فريدة للوجود العربي الإسلامي ساهمت في إثراء الثقافة العالمية ، وهذا ما يؤكده المفكر غوستوف لوبون بقوله ((وإذا قابلنا بين العرب والأمم الأوربية بدلاً من مقارنتهم بالأمم التي عاشت قبل عصر النهضة أخلاقاً وثقافة ، فلم تعرف جامعات القرون الوسطى في قرون كثيرة مصدراً غير مؤلفاتهم ومناهجهم وكانت أخلاقهم أفضل من أخلاق أجدادنا بمراحل)) (٦) .

إذن فاحترام التراث يعني بشكل أساس احترام مفهوم الحياة وبالعكس فإن حدوث أي تقصير في آلية التعامل مع الزمن سوف يعني بشكل واضح التنازل عن فرص التطور والتقدم وفقدان خصائص الشعور الراقى ، الأمر الذي يترتب عليه التراجع في الوعي والتشويه في أساليب التفكير وأنماط الميول والاتجاهات عند الأفراد .

إن التأكيد على استيعاب التراث لا يعني الغوص في ترف أمجاد الماضي العلمية وإنما نحسن استخدامه في توجهاتنا التخطيطية بالصيغة التي نعيد بها ارتباط ماضينا بحاضرنا ثم بمستقبلنا .
فقيمة الأثر أن نستخرج من الماضي صوراً ورموزاً غنية عند توظيفها في حاضرنا المعاش .
فقد كان بعض مفكرينا الأوائل موسوعيين في نتاجاتهم العلمية والبعض من جمع بين العلوم الصرفة والمعرفة اللغوية فضلاً عن المواهب الفنية كالموسيقى أمثال الفارابي .

لكن يبقى الفارق بين تفاعل العلوم في الوقت الحاضر ضمن حدود نتائج البحوث فحسب وبين تفاعلها الماضوي ضمن حدود إتقانها هو ما نطلق عليه (بالاختصاص الدقيق) الذي أصبح سمة من سمات العصر الحالي .

ونظراً لأصله التراث بحركة المجتمع وتطوره وتبدل عناصره عبر مسيرته التاريخية فالتراث إذن هو كيان يحمل في طياته ما هو حي متفاعل مع الحياة والواقع . وهذا لا يتم إلا في ضوء إعادة قراءة وتحليل ما قدمه المفكرون الأوائل من إسهامات علمية وفكرية تمنحنا فرصة أفضل للارتقاء بمكانة مجتمعنا العراقي بين المجتمعات المعاصرة، فالمجتمعات الإنسانية وان تباعدت زمنياً عن بعضها فإنها تتشابه في ردود أفعالها بخصوص أساليب وأنماط حياتها .

فهناك أساليب متشابهة في التفكير والنظر نجدها في المدينة التجارية التي ازدهرت في المجتمع العربي الوسيط كما نجدها في مرحلة الرأسمالية التجارية إبان عصر النهضة أو عصر التنوير (٧).

٢ - **التخطيط** : إن ترجمة الآمال والطموحات وتحويلها إلى قراءة يمكن ممارستها من أجل البناء والإصلاح قد لا تكون مناسبة في مرحلة من مراحل المجتمع ما لم تكن ذات رؤية شاملة لمفردات الواقع .

ولذلك فإن معالجة الأحداث الاجتماعية يقررها بلا ريب وعي أفراد المجتمع . أي شخصيات المجتمع وإرادتهم التي يترجمونها في سلوكهم الاجتماعي المتجسد في قدرتهم على التخطيط حين يكتشفون علاجاً طبياً أو قانوناً علمياً أو تشريعاً إنسانياً أو يكتبون ملحمة روائية - شعرية ... وغيرها (٨).

إذن فالتخطيط في أبسط صورته حالة ملازمة للإنسان صاحب النظرة البعيدة منذ القدم ، ولكن التخطيط العلمي القائم على الشمولية والتكامل هو بلا شك وليد العصر الحديث .

والتخطيط في ذاته شيء ضروري لأي نشاط والتحدي الذي يواجهه ليس الحصول على المعلومات وإتباع الأساليب الفنية المناسبة بل وضوح المصالح التي يجري التخطيط من أجلها (٩). ويعرف البعض التخطيط على أنه الجهود المبرمجة التي يتخذها المسؤولون من أجل السيطرة على ديناميكية المؤسسات التي يتكون منها البناء الاجتماعي (١٠) .

وتأسيساً على ذلك فالتخطيط كمفهوم يقصد به نمطاً من أنماط التفكير الإنساني يتميز بالتدخل بين فروع المعرفة المختلفة . أي أنه عبارة عن عملية تعبوية شاملة قائمة على التنسيق والتوحيد لطاقت الإنسان المادية والمعنوية ضمن حدود الماضي والحاضر والمستقبل .

والتخطيط ليس عملية فردية بقدر ما هو عملية جماعية تشترك فيه كل الجهود المتضافرة لإعادة توازن المجتمع وحل مشكلاته (١١).

ومن أجل تطوير سلوكية الأفراد وعلاقتهم الاجتماعية وتكيفهم إلى البيئة الاجتماعية التي يعيشونها ويتفاعلون معها بهدف التخطيط والسيطرة على عمليات البناء والتعمير وما يرافقها من تحول اجتماعي واقتصادي بشقيها المادي والروحي - لابد من جهود مشتركة كي يبلغ المجتمع طموحاته .

المبحث الثاني

إشكالية بناء المجتمع وإعادة تنظيمه

أولاً : موجبات النهوض بواقع المجتمع

إن إعادة بناء المجتمع وإصلاح مؤسساته تعتمد على نوع الثقافة الاجتماعية الموجودة في المجتمع . فهناك تفاعل متبادل بين لزوميات إعادة البناء واستنهاض المجتمع بكل طاقاته وبين نوع القيم الاجتماعية التي يؤمن بها الأفراد .

والثقافة التقليدية التي تتكون من مجموعة قيم ومعتقدات قد لا تتوافق نسبياً مع التغييرات المطلوبة خاصة عندما تكون هناك سياسة جديدة تريد إن تحقق تركيباً أو بناءً جديداً ، عندئذ يحدث التصادم والتنازع بين النظام الاجتماعي القائم وبين النظام المرتقب تكوينه (١٢) .

والتنازع قد يظهر في عدة مستويات منها التدرج الطبقي والهيكل الحكومي والقيم الدينية والأخلاقية ونظم الأسرة وغيرها . وينكشف ذلك عندما يحدث التنافر والتضارب بين الإمكانيات المادية للتنمية من ناحية وبين الاستعداد لغرض انجاز العملية من ناحية أخرى .

فقد تجد بلداً ثرياً تسير فيه العمليات الاقتصادية بشكل سريع ولكنه يعاني من نقص في بناء الأساس الاقتصادي السليم ومن تخلف في البناء الاجتماعي (١٣) .

وهذا ما يحدث في العراق من خلال التصادم الحاصل بين البنك المركزي العراقي وبين وزارة التخطيط بخصوص وضع الاستراتيجية الصحيحة والسليمة للاقتصاد العراقي في ظل الظروف التي يعيشها العراقيين حالياً^(*) .

أن انهماك الناس في ضرورات الحياة والبحث عنها لم يسمح لهم الوقت الكاف لممارسة هواياتهم ونشاطاتهم الفكرية والعلمية خاصة إذا كان هؤلاء الناس يعيشون في بيئة تقنية متخلفة . فالمجتمع الذي يقضي أفراده معظم أوقاتهم في كفاح مريب من أجل لقمة العيش كما هو حال العراقيين (سابقاً في ظل الحصار الاقتصادي والثقافي والتقني وكما هو الحال في صراعهم مع الفساد

^(*) تشير اللقاءات بين وزير التخطيط ومسؤولي البنك المركزي العراقي الى وجهات نظر مختلفة بشأن السياسة الاقتصادية للبلاد . فمن ناحية يرى البنك المركزي بضرورة دعم وتقوية قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأخرى . وهذا لا يتم إلا بفتح الاعتمادات والتحويل الخارجي وفتح حركة بيع وشراء الدولار الأمريكي ضمن عملية سوق الأوراق المالية شريطة ان يظل مقدار الاحتياط المركزي بعيداً عن تدخل سائر المؤسسات الحكومية . أما وزارة التخطيط فإنها لا تمنع من إجراءات البنك المركزي تلك إلا إنها تعترض على مسألة التحويل الخارجي فهي ترى ان غياب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وعدم استقرار نفوس العراقيين بخصوص خوفهم على أموالهم وممتلكاتهم وتشبثهم في البحث عن ظروف بديلة قد تشجعهم على تحويل أموالهم إلى الخارج لاسيما هناك من يستقطبهم على ذلك . كما ان في ظل وجود الفساد السياسي والإداري فان أموال العراقيين ستنزل مشاريع لعمرات وشركات في الخارج طالما بقي الباب مفتوحاً بتحويل الاف الدولارات يومياً من قبل البنك المركزي .

السياسي والإداري والتوزيع غير العادل للدخل بين الأفراد وتعرض الثروات الوطنية للمخاطر من قبل جهات خارجية وداخلية).

فان اقتصاد مثل كذا مجتمع لا يكون أكثر من اقتصاد الكفاف فما تنتجه اليد سرعان ما تستهلكه البطن وبالتالي لا يكون هناك وجود للادخار الذي يعد أساس كل اقتصاد متكامل .
فالتقدم المدني والحضاري لا ينهض إلا من خلال الطاقات الاقتصادية التي توفر لأفراد المجتمع ظروفاً إذا ما استغلت جيداً يمكن أن تؤدي إلى الإبداع في مجال الفكر والتأمل والابتكار .
إذن فالابتعاد عن الممارسات العلمية مع تدني الظروف الاقتصادية يساعد على جعل أساليب الفكر ذات صلة وثيقة بمشكلات الحياة وضرورات البقاء الأمر الذي يبعد الأفراد عن الانغماس في المراجعة والتحليل العقلي .

في مجتمعات العالم الثالث عادة ما يتخذ التثنت القيمي عدة صور منها ضعف الوعي واللامبالاة بين الطبقات الاجتماعية ، فقد نجد بعض الطبقات منتفضة ضد قوى الاستعمار متأثرة في حماسها الوطني وتفهمها لوظيفة قيمها الاجتماعية ، في حين تجد بعضها تبدو وكأن الأمر لايهمها . وتكون الأمور أسوء عندما يصبح التقسيم الطبقي الجامد للوظيفة في مختلف المؤسسات الحكومية تعضد مثل هذه القيم المدمرة حيث تنتسرب وظيفة هذه القيم المدمرة صوب الطبقات الفقيرة بشكل يجعلها تنظر إلى بعض الأعمال أو النشاطات الاقتصادية بنوع من الاستهانة والتحقير لأنها لاتتنفق وأسلوب معيشة بعض الطبقات من باب ارتباطها بقيمة الكرامة الاجتماعية (١٤).

وبالفعل ان المنتبغ للظروف التي يعيشها العراقيون يجد ان اغلب أفراد الطبقات المحرومة من اشد المقاومين والمنتفضين لطرده الاحتلال الأمريكي من العراق لما يحملونه من قيم تراثية توجب في نفوسهم الحماسة الوطنية ، بينما نجد بعض الذين استفادوا من الأوضاع الجديدة قد لايبالون في معالجة الأمور السياسية والاقتصادية وكأن الأمر لايعنيها . هذا إذا لم يساعدوا على تأجيلها .

والسبب بطبيعة الحال يعود إلى التفاوت الحاصل في توزيع الهرم الوظيفي لمختلف المؤسسات والدوائر الحكومية بفعل المحاصصة الطائفية التي فرضت على العراقيين ،فبحكم التوافق السياسي وضرورة تشكيل الحكومة كان لابد من تقسيم الوزارات وملحقاتها الإدارية بين مختلف الكتل والأحزاب السياسية ، مما جعل التعيينات في أي وزارة من الوزارات وكأنها وقف على أفراد الطائفة التي ينتمي إليها الوزير أو المدراء العامون ولم يقف عند هذا الحد بل يتوجب على اغلب

الأفراد المستفيدين أن يدفعوا مبالغ مالية تتناسب ونوع الوظيفة المطلوبة . اولاً والتساهل في تدقيق الوثائق المطلوبة لها ثانياً^(*) .

ان مثل هذه الإجراءات وغيرها من الممارسات الغير شرعية ألقت بثقلها على الفرد العادي ، حيث أخذ يعترض العراقي على نظامه القيمي بالشكل الذي جعله يشك بقرارات النخب السياسية والإدارية ويتهمها بالتلاعب والخيانة ويطالبها علناً بوجود الإنفاق عليه وتوفير الخدمات له . ولهذا نجد ان الكثير من العراقيين وعلى الرغم من حاجتهم المادية يرفضون العمل في النشاطات والأعمال التي مازال المجتمع يستهين بها ويحتقرها (كأعمال التنظيف في الشوارع والمطاعم والمؤسسات الخدمية وغيرها) وذلك من باب ارتباطها بقيمة الكرامة الاجتماعية من جهة وتعويله على افتراض ما سيحصل عليه من مخصصات الرعاية الاجتماعية للعاطلين عن العمل من جهة أخرى .

ومثل هذه الظروف بلا شك تؤثر سلباً على واقع النهوض بالنشاط الاقتصادي العراقي وسبل دعم وتعزيز التوجه نحو الأعمال اليدوية والحرفية .

ان المساواة كقيمة اجتماعية تعد شرطاً من اجل إثارة حماس المواطنين في عملية الإصلاح وإعادة التعمير . إذ إنها تولد حوافز قوية للعمل الجدي والمستمر في حالة حصول المواطنين على نصيب عادل من كل زيادة متحققة في الإنتاج والدخل القومي ، ولكن عندما يحصل العكس ويحصل التباين في توزيع الدخل فذلك يعني ان الجماهير ستتولد لديها الشكوك مما يجعلها تفقد الثقة في قيمة المساواة التي تتادي بها السلطة حيث يحدث توجه نحو زيادة الاستهلاك المظهري بأي شكل من الأشكال^(**) .

وبالتالي فإن فشل قيمة المساواة في نظر أبناء المجتمع جعلت الكثير يتجه نحو قيمة اجتماعية بديلة هي النظاهر في الاستهلاك والظهور بمظهر الترف والتملك بحيث أصبحت شائعة بين الذين يرتفعون من طبقة دنيا إلى طبقة أعلى في المجتمع .

بل وحتى أصحاب الدخل المرتفعة تولدت لديهم الرغبة في تقليد نماذج الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة في مجال احتواء الكماليات والتفنن في الأثاث واقتناء المجوهرات ، مما يؤدي

^(*) نتيجة للفساد السياسي والإداري ظهرت حالات تزوير في الشهادات والوثائق لدى العديد من منتسبي الوزارات وأجهزة الأمن والشرطة العراقية حسب ماتنتشره وسائل الإعلام نقلاً عن مسؤولي لجنة النزاهة البرلمانية والمركزية .

^(**) ان استهلاك العراقيين في مجال الملابس والمأكل وطموحاتهم المتأججة نحو امتلاك السيارات والعقارات ومختلف أجهزة الاتصالات من موبايلات مع محدودية الدخل الفردي دليل على تفشي ظاهرة الاستهلاك المظهري وان لم يكن مصدر الاستهلاك شرعياً .

بالضرورة إلى تضاعف حجم المدخرات ونقص في تكوين رأس المال الذي يعد عصب البناء الاقتصادي في أي بلد .

إن ضرورة التغيير القيمي في مثل هذه الحالات يكون لها أهمية بالغة خاصة وان التقدم الاقتصادي لا يعني الزيادة في الإنتاج القومي بقدر ما يعني تحقيق المساواة في التوزيع (١٥).

ثانياً : أحداث ومقاربات اجتماعية

ونحن نستعرض بعض المضامين التخطيطية لابد من الإشارة إلى بعض الأساليب التي استخدمت في إدارة المجتمع وقيادته في فترات الحروب والأزمات .

فالدولة العثمانية على سبيل المثال سيطرت على المنطقة العربية برمتها والعراق من ضمنها كانت في الواقع عبارة عن قبيلة هامشية انحدرت من تركستان الشرقية هرباً من غارات (جنكيزخان) فاستوطنت في الأناضول تحت حكم السلاجقة فأعطوهم مقاطعة قريبة على حدود الدولة البيزنطية .

وعندما ضعفت الدولة البيزنطية انتهزت القبيلة العثمانية ذلك وتمكنت من حشد الكثير من المتطوعين باسم الدين في مختلف الإمارات الإسلامية ليقاتلوا معها جهاداً في سبيل الله ضد بلاد الكفر (١٦).

ان الأسلوب الذي اعتمده العثمانيون في أول تشكيلتهم للدولة كان أسلوباً غير شرعي أساسه التحريف والتضليل للمبادئ الدينية حيث قامت فتوحاتهم على السلب والنهب والقتل والترهيب . وبمرور الزمن جسدوا سياساتهم المنحرفة تلك من خلال تكوينهم (للجيش الانكشاري) الذي اعتمدوا في تشكيله على الأطفال الذين سلبوهم من عوائلهم (بلاد المسيحية التي فتحتها الدولة العثمانية) حيث تبنتهم الدولة منذ الصغر وأدخلتهم مدارس خاصة دربهم فيها على اشكال الفنون القتالية وأوهمتهم بأنهم مختارون للشهادة من اجل الدين والدولة (١٧).

وبحكم أنهم يجهلون كل شيء عن أنسابهم وأصلهم فكانوا مخلصين في ولائهم وانتمائهم حيث كانوا أشداء في قتالهم وطائعين لرؤسائهم حتى الموت ، وكان للانكشاريين امتيازات عظيمة في العراق كما هو في المدن العثمانية من بينها تمنع محاسبتهم أو مساءلتهم ولا يجوز معاقبتهم إلا من قبل رؤسائهم المباشرين فقط ، مما جعل أيديهم تطول حقوق المواطنين فيقتحمون بيوت اليهود والنصارى والبانيان وينهبوها . وأما المسلمون فعليهم دفع الأتاوة كضريبة لحمايتهم وعدم التعدي على ملكياتهم الخاصة .

وللدكتور علي الوردي رحمه الله تعليق جيد في هذا المجال بقوله ((ان لقب الانكشاري صار يطلق على جميع المسلمين في البصرة من اكبر شخص فيهم إلى اصغر حمّال ، أنهم صاروا (انكشارية) باللقب ودفعوا الثمن فيه لكي يحافظوا على أموالهم وأرواحهم)) (١٨).

وان دل ذلك على شيء إنما يدل على عمق الفساد الذي وصل إليه المجتمع العراقي في ذلك الوقت ، حيث يذكر عن احد رؤساء الدوائر الحكومية في بغداد انه أخذ على عاتقه تشييد بناية عامة وحصل جراء ذلك على مبالغ كبيرة من المال . ففي المرة الأولى كانت بناية وهمية ، وفي المرة الثانية كانت البناية قد احترقت .

ومثل هذا الفساد قد انتشر بين قواد الجيش الذين كانوا يعمدون إلى اختلاق ذرائع لتغطية فضائهم المالية والأخلاقية كأن يتفقون مع بعض شيوخ العشائر على اعتراض قوافل الجيش ونهب موجوداته تم التصرف بها مناصفة مع أولئك الشيوخ . أو أنهم يتصرفون بأرزاق الجيش ومرتبات الجنود وبيع الأسلحة وغير ذلك من الأمور غير الشرعية (*) (١٩).

بعد حركة التجديد التي قام بها السلطان العثماني محمود الثاني عام ١٨٢٦م تم إصلاح أجهزة الدولة والجيش ففضى على ظاهرة الانكشارية وأمر بالقضاء عليها في جميع الأقطار التابعة له . وهكذا شهد العراق وقتذاك شيئاً من التجديد حيث تراجعت الانكشارية بشكل تدريجي ليحل محلها الأفندية الذين تخرجوا من المدارس الحديثة .

ان ظهور هذه الشريحة تزامن مع نشوء حركة جديدة تطالب بالدستور ونظام الانتخابات الحرة أطلق عليها (المشروطية) وكان شعارها (الحرية - العدالة - المساواة) وأخذت الجرائد العراقية كجريدة (الرقيب) تعمل على تأليب الوالي لمقاضاة ومحاسبة الموظفين المفسدين وأصبحت المشروطية لدى عامة العراقيين كأنها تعني الحرية المطلقة في كل ما يشتهي الإنسان أن يعمل . حتى وصل الأمر ان أحد السراق عندما حكم عليه بالإعدام التفت إلى القاضي قائلاً بما معناه أين هي الحرية التي تتادون بها ؟ (٢٠) .

ما نستخلصه ان الوضع السياسي والإداري في العراقي كما كان في فترة من فترات العهد العثماني في أقصى درجات التطل والانحدار كذلك هو الحال أعقاب سقوط بغداد ٢٠٠٣م .

(*) ان التاريخ يعيد نفسه في العراق . بعد دخول الاحتلال بغداد تعرض البلد الى فوضى واضطراب في كل شيء . فعلى مستوى جنود الأمريكيين فأنهم يتحركون ويدهمون ويقتلون بحرية ولا يخضعون إلى أي قانون عدا القانون الأمريكي . وعلى المستوى نفسه شجعوا على تبذير الأموال العامة بالمقاولات الفرعية والوهمية التي طالت مختلف الدوائر والمؤسسات المدنية والعسكرية حيث تفاقم أسلوب الرشوة والنهب للممتلكات العامة بأشكال لا تخطر على بال .

فإذا كان العثمانيون قد طلبوا من القادة السياسيين والعسكريين في العراق أن يظهروا مقدرتهم في محاربة الدولة الإيرانية وصد غاراتها ومقدرتهم في جمع أكبر قدر ممكن من المال وإرسالها إلى استنبول، وكذلك العمل على إقامة الشعائر الدينية والتظاهر بلباس الدين من خلال تشييد المساجد والمدارس الدينية وغيرها من الأمور الأخرى . مقابل ذلك إطلاق التصرف لهم في فعل ما يشاؤون من غير رقيب حيث بإمكانهم جمع الثروات بشتى الوسائل ومثلما ينطبق عليهم ينطبق على الذين هم في أمرتهم من حراس وموظفين (٢١).

وهذا ما يحدث في العراق حالياً ، حيث لا رقابة على سلوك السياسيين والعسكريين وان القانون ينفذ على عامة الناس ويستثنى منه الخاصة من البرلمانيين والسياسيين وذوي الجاه والمال . ان التاريخ عندما يعيد نفسه يعني هناك ظواهر تتكرر عبر أجيال المجتمعات ومراحلها . وبالتالي فإذا ما تكررت الظواهر تصبح قانوناً (حقيقة) يمكن التعامل معها بشيء من الموضوعية العلمية .

فالدين ظاهرة اجتماعية متأصلة في المجتمعات كنسق طبيعي يتفاعل معه الأفراد في المجتمع . ولذلك فقد يصعب أن تجد مجتمعاً بلا دين بينما من السهل أن تجد مجتمعاً بدون دولة . وتأسيساً على ذلك فان الناس ينزعون إلى الدين كتعصب أكثر من نزعتهم إلى الدولة ، ولكنهم قد يميلون إلى نزعتهم القومية تحت غطاء الدولة إذا لم يسعفهم الدين في إيجاد وطن يجمعهم (ما عمل به المغول سابقاً وما يطمح إليه الأكراد حالياً) .

فالعراقيون على سبيل المثال عندما كانوا عرضة لهجمات الإيرانيين والعثمانيين ، فكان البعض من السنة لا يحسبون الدولة العثمانية دولة غازية هدفها الاستيلاء على ارض العراق وموارده ، بل كانوا ينظرون إليها دولة المذهب التي تأخذ لهم القصاص من الشيعة الذين مكنتهم دولة الفرس عليهم ، وما ينطبق عليهم كذلك على الشيعة بخصوص الإيرانيين . والسبب يعود في ذلك أصلاً إلى الأساليب غير الشرعية التي كانت تستخدمها كل من الدولتين عند احتلالها للعراق .

ففي عام ١٦٢٣ تمكن الشاه عباس الصفوي من احتلال العراق حيث اضطهد أهل السنة ، فأخذ بنشر الذبح فيهم ويستولي على ممتلكاتهم ويبيدهم عن مراكزهم الوظيفية والاجتماعية لصالح الشيعة .

وعلى الاتجاه نفسه عمل السلطان مراد الرابع عندما فتح العراق من جديد فقصد الشيعة مثلما فعل الشاه عباس بأهل السنة (٢٢).

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل ظل العراق منذ ذلك الحين وحتى يومنا الحاضر يزرع تحت وطأة التهديدات والأطماع الخارجية من قبل إيران وتركيا والتي تعززت بأطماع دول الجوار بدون

استثناء ، حيث تمكنوا من تصدير مشكلاتهم الداخلية وتحويل العراق سوقاً مفتوحاً لبيضائهم وتجارتهم غير القانونية وتهريبهم للأسلحة والقنلة المرتزقة .

ان قتل العراقيين من قبل جماعات اتخذت الدين أداة وهدفاً لمصالح إقليمية هي بالواقع جماعات جاءت من الخارج على غرار الجيش الانكشاري من حيث التركيب والتنظيم .

فهي من جانب استخدمت الشهادة ودخول الجنة وسيلة لاستقطاب المتطوعين من مختلف الأقطار الإسلامية بحجة مقاتلة الكفار في العراق . ومن جانب آخر أطلقت لهم العنان في الحركة والتصرف في المناطق التي يدخلونها دون ان يخضعوا إلى مساءلة أو محاسبة قانونية . ولذلك عمدوا إلى قتل وتهجير الكثير بغية التصرف بأموالك الغير ونهب ممتلكاتهم خاصة في الأربع سنوات الأولى من السقوط.

هذا ما يخص الجماعات الدخيلة على المجتمع العراقي والتي أوجدتها دول ومنظمات خارجية على غرار تكوين الجماعات الانكشارية وعبثها في العراق .

أما بخصوص التيارات التي تمثلت بالديمقراطية وما حملت من دعوات بعد السقوط فأنها عملت في البلد كما عملت التيارات والاتجاهات التي حملتها (المشروطية) بعد قضائها على الانكشارية، حيث أتاحت الظروف للعراقيين في ظل غياب القانون والسلطة ان يتعاملوا مع مفهوم الحرية بشكل منفلت غير منضبط.

مما ترتب على ذلك حصول ارتباك في الحياة العامة انتقل بدوره إلى القادة السياسيين، فوقع الكثير منهم في فخ المصالح الشخصية فامتثلوا إلى ميولهم الطائفية ودخلوا نفق المحاصصة الطائفية وابتعدوا شيئاً فشيئاً عن مصلحة الوطن ومورست النزاعات اللامركزية على حساب النزعة المركزية التي تجمع العراقيين بكل مكوناتهم وطبقاتهم الاجتماعية .

المبحث الثالث

الفارابي

توطئة :

ولد الفارابي في جو من الاكتمال والنضوج الروحي والفكري عام ٨٧٥ م ، ونشأ وترعرع فأفاض علماً ومعرفة ، مما جعله يحتل موقعا متميزاً في تاريخ المجتمع العربي الإسلامي . ان إحاطته بعلوم عصره من فلسفة وفلك ولغة وموسيقى وترجمة جعلته يؤلف موسوعة مختصرة في كتاب (إحصاء العلوم) الذي كان مقدمة لعطاءات ابن سينا وإخوان الصفا وغيرهم . ولعل الفارابي أول من تقدم بما يصطلح عليه بالفهم العام أو الحس العقلي في تحديد مفهوم العقل من حيث هو ظاهرة اجتماعية ، فبدأ بتحري هذا الفهم لدى العامة أو الجمهور فيجدهم يقصدون بالعقل معنى التعقل الذي يوصف به المرء ((إذا كان فاضلاً جيد الرؤية في استنباط ما ينبغي أن يؤثر من خير أو يتجنب من شر))(٢٣).

وللفارابي عدة نظريات أهمها نظرية العقل ونظرية الفيض ونظرية الدولة التي يرى فيها ان تنوع الحاجات المادية هي التي تجعل الاجتماع البشري ضرورة قائمة ((كل واحد من الناس مفطور على انه محتاج في قوامه وفي ان يبلغ أفضل كماله إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها هو وحده ... لذلك لا يمكن ان يكون الإنسان ينال الكمال الذي لأجله جعلت الفطرة الطبيعية إلا باجتماع جماعة كثيرة متعاونين)) (٢٤).

إن فغاية وجود المجتمع عند الفارابي هي تحقيق الكمال للفرد والجماعة على حد سواء وضمان سعادتهما المادية والروحية التي لا يمكن تحقيقها إلا بتوزيع المهام والأدوار بين أعضاء الجماعة الواحدة بحيث يحتل كل فرد موقعه طبقاً لمؤهلاته وإمكاناته تماشياً مع ما يمكن ان يقوم بأدائه أحسن أداء ، وإلا فليس لهذا الاجتماع أن يكون فاضلاً ومتكاملاً .

وبهذه الألتفاتة يوحى لنا الفارابي ان إشغال الناس لأدوارهم ومواقعهم حسب مؤهلاتهم وإمكاناتهم يعني حصول كل فرد من الأفراد على ما يستحقه من أجر أو دخل عندئذ يكونوا أقرب إلى تحقيق قيمة العدالة والمساواة في توزيع الدخل القومي .

أولاً : تصور الفارابي في بناء الدولة والمجتمع

انطلق الفارابي من حسه الفلسفي الذي حاول عن طريقه أن يصلح الدولة كما حاول الماوردي وغيره . إلا ان إصلاحه لم يكن مبنياً على الشروط التي ذكرها الأخير ، وإنما طرح رأياً غاياته تحصيل السعادة لأفراد المجتمع .

والحل الذي جاء به الفارابي هو استبدال المدينة العادية بالدولة الكاملة مقدماً بذلك مواصفات ترجيحية في اختيار رأس هذه الدولة .

فقد أورد اثنتي عشر صفة افتراض توفرها في الحاكم حتى يرقى فعلاً إلى مستوى رأس الدولة في مدينته الفاضلة .

ويؤكد على ان رئيس الدولة يجب ان يتحلى ((بما يفيض من الله إلى عقله المنفعل أن يكون حكيماً فيلسوفاً ومتعقلاً على التمام بما هو الآن)) (٢٥) .

هذه المواصفات يمكن ان تمثل الصيغة الإسلامية للفيلسوف الملك التي جاء بها أفلاطون ، لذا فان الحل الذي قدمه الفارابي ديني - فلسفي - سياسي .

فالفارابي يرى ان غاية الاجتماع الذي هو ضروري بحكم الحاجة المادية هي بطبيعة الحال تحقيق التوازن المطلوب بين الفرد والجماعة وضمان سعادتهما المادية والروحية إذ لا يتم ذلك في نظره إلا بحدود الأداء الحسن للأدوار التي يقوم بها أعضاء الجماعة وبعبءه فان ذلك الاجتماع لن يكن فاضلاً ، ومن هذا المنطلق يطرح الفارابي شروطه لقيام الدولة المتكاملة في ضوء تصنيفه لخمس نماذج للاجتماع البشري .

ولكن أي نوع من المجتمعات يصلح لتحقيق الكمال الإنسانية في نظره ؟

التكامل الاجتماعي :

يجيب الفارابي على هذا التساؤل من خلال تقسيمه للمجتمعات إلى مجتمعات كاملة وأخرى ناقصة .

وكان هدفه وراء ذلك هو أن يعطي المجتمع المدينة أهمية أكبر على المستوى التخطيطي . أي انه كان يتوخى التجانس والتعاون في أي مجتمع بغية الوصول إلى السعادة الحقيقية . إذن فالاجتماع الذي به يتعاون الأفراد على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل . والاجتماع الفاضل لا يقوم إلا على أسس تخطيطية صحيحة تشمل كل جوانب الحياة المعيشية لأفراد المجتمع (٢٦) .

ان أولى درجات التخطيط في كمال المجتمعات الإنسانية عند الفارابي تكمن في المدينة الفاضلة التي هي بمثابة اللبنة الأولى في الاجتماع الكامل .

يتبين ذلك من خلال تقسيمه المجتمعات الكاملة إلى مجتمعات عظمى ووسطى وأخرى صغرى .

فالعظمى هي مجموعة الشعوب والأمم التي تسكن المعمورة برمتها (المجتمع الإنساني) تقويم فيما بينها تعاوناً مشتركاً لتحقيق السعادة على الرغم من اختلافاتها القيمية واللغوية والبيئية والعقائدية .

أما المجتمعات الوسطى فهي اجتماع أمة في جزء من المعمورة . والصغرى هو اجتماع أهل المدينة في جزء من مسكن أمة .

وبهذا المعنى فالمدينة تمثل المجتمعات الصغرى كمرتبة أولى في كمال الاجتماع البشري (٢٧). هذا وقد فرق الفارابي بين المجتمع والكائن العضوي تفرقة نفسية أعطت للإنسان خصوصيته في التخطيط والمبادرة ، وذلك من خلال الأخلاق التي اعتبرها علم عملي ينهض على ممارسة الأفعال المحمودة وإتباع القدوة الصالحة لاكتساب ملكة الأفعال الخلقية ، فكل إنسان له القدرة على فعل الخير شريطة أن ينفذها عملياً بالممارسة ، وهذا ما يجعله يتفق مع أرسطو من أن الأخلاق الفردية تخضع للعلم المدني أي علم السياسة.

وهكذا نجد أن قوة الارتباط الوثيق بين نظرية الفارابي في الدولة الفاضلة ونظريته الأخلاقية تقام على السعادة الإنسانية التي هي غاية الفرد وغاية الاجتماع المدني (٢٨) .

ولكن عندما تكون السعادة هي مطلب أنساني فما هو السبيل إلى تحقيقها في نظر الفارابي ؟

الفضيلة غاية النجاح الإنساني :

يرى الفارابي أن اكتساب الفضائل لاسيما الخلقية هو أساس الحصول على السعادة ، وذلك بحدود أربع فضائل هي :

الفضائل النظرية ، الفضائل الفكرية ، الفضائل الخلقية ، الفضائل العملية . فالطلب على المبادئ الأولية للمعرفة والعلم بالأشياء كموجودات دون الاهتمام بمنفعتها العملية هو ما تصبوا إليه الفضائل النظرية ، أما الفضائل الفكرية فقد تنصب على العلوم السياسية والاقتصادية وفن الحرب في حين يكون مدار الفضائل الأخلاقية هو البحث في السلوك الأخلاقي للإنسان ، وأما الفضائل العملية فقد أراد بها الفارابي اكتساب مجمل الفنون العملية المعروفة .

إذن فهو يشدد على الفضيلة الخلقية ومضمونها كأداة تخطيطية من خلال تأكيده على ملكة اختيار الوسط العادل بين طرفين .

وهذا الوسط يحدد مجال الممارسة والعمل الذي يشغله الفرد فالكرم مثلاً هو وسط بين التقدير والإسراف ولكنه إلى الإسراف أقرب وكذا بالنسبة للتهور والجبن ، فالشجاعة وسطاً بينهما إلا إنها أقرب إلى التهور (٢٩).

وعلى ذكر الأخلاق فإن الفارابي يقسم الدولة والمجتمع إلى دولة فاضلة وجاهلة وفاسقة وأخرى ضالة ، كما أن تجمعات القرية والمحلة والسكة والمنزل قد لا تستطيع أن تحقق الكمال في اجتماعها .

وإذا كان أفلاطون قد جعل مدينته الفاضلة طبقات ليس لإحداها أن تتجاوز أصلها الذي تكونت منه ، وإن الجماعة التي يكون النحاس على سبيل المثال أساس نشوء فطرتها وطبيعتها فليس لها أن تتجاوز الجماعة التي نشأت فطرتها على الفضة أو الذهب ، فإن الفارابي جعل الدور الذي تنهض به الجماعة أو الفرد مبنياً على أساس الاقتراب أو الابتعاد عن الهرم الاجتماعي للدولة .

أي ان حركة الناس وتفاعلهم يكون أكثر انسجاماً مع تلك المراتب والمواقع القريبة منهم والبعيدة عن سلطة المركز .

ولهذا السبب يرى الفارابي ان ارتباط الناس في عصره بشخصية الأمير الذي يتولى اطراف الدولة أكثر من ميلهم وارتباطهم بالخليفة الذي بينه وبينهم حاجز من الروتين الإداري . وبمقدار توزيع المهام بين الدماغ (الرأس) وبين بقية الاجتزاء في الجسم فان مهمة الخليفة أو الملك كمهمة الدماغ في الجسم الحي عليه أن يدعم مهام الأمير في الأطراف فيما يخص صلاحيات القيادة وتنفيذ الحكم فيمنحه الشرعية التي ينهض بها على ان يلتزم بمسؤولياته ضمن حدود واجباته الوظيفية وبما يترتب له من حقوق شرعية وقانونية في الحياة السياسية والاجتماعية ، وبالمقابل يحق للأمير أن يتجاوز الرئيس إذا ما أخفق الأخير في وظيفته المركزية .

ولهذا السبب كان احتضان سيف الدولة الحمداني للفارابي عندما وجد يومها ان الدولة الإسلامية قد دب بها الضعف والتحول صوب اللامركزية بعد استنزاف قواها الاجتماعية وحيويتها الحضارية في الصراعات المذهبية والسياسية وان الخليفة أصبح شبه عاجز عن إدارة جميع مكونات وأجزاء الدولة الإسلامية (٣٠) .

ثانياً : معالجات الفارابي في إصلاح الدولة والمجتمع

ان فكرة قيام الدولة وتحديد وظائفها قديمة بقديم الحضارات الصينية واليونانية والفارسية وغيرها . ولكن فكرة تصور قيام الدولة والمجتمع على هيئة الجسم البايولوجي من حيث تركيبه الأجزاء وتعدد وظائفها جاءت بأطروحات وتصورات الفارابي لمجتمعه الذي كان يعاني من صراعات وانقسامات وثورات على حساب السلطة المركزية وانهيارها في بغداد .

والفكرة نفسها استثمرها أصحاب العقد الاجتماعي وقدموا تصوراً لقيام الدولة ولكنهم جعلوا مهمة التوازن الوظيفي في حركة الجسم أولاً وأخيراً في الرأس لا القلب .

وجاء تصورهم هذا لأنهم كانوا يعانون من اللامركزية الإقطاعية والكهنوتية التي بعثرت ثروات الدولة وأسواقها الوطنية مما جعلهم بحاجة إلى حصر السلطة في مركز واحد تمهيداً لانطلاق قواها المنتجة بكامل طاقتها البشرية والمادية (٣١) .

ولعل هذا السبب الذي يفسر لنا إعطاء أصحاب العقد الصلاحية المركزية للملك أو السلطان بشكل مطلق لا يشاركه في السلطة أحد . وهم بذلك قد لا يشترطون فيه الحكمة أو العلم طالما هو عندهم من الضرورات التي تضمن سلامة الأفراد وحماية ممتلكاتهم الخاصة .

وإذا ما تحقق الأمن والاستقرار لعامة أفراد المجتمع فأن العدالة تتحقق كتحصيل حاصل بمعرفة الأفراد لنوع نشاطهم التي ظهروا عليها كأن يكون معدنهم نحاس أو فضة أو ذهب كما تصوره

أفلاطون ، ولكن الأمر يختلف عند الفارابي فان تحقيق العدل يقوم على أساس التوازن بين الأفراد وليس بين الطبقات .

بمعنى آخر يرى الفارابي ان تعامل الناس مع حقيقة كونهم يتفاوتون في الإمكانيات ويختلفون في الميول هو الذي يجعل بعضهم طبيباً أو مهندساً أو شاعراً أو فنانياً .. وغيره .

أي ان استجابتهم لأدوارهم ومراكزهم الاجتماعية في ضوء تخصصاتهم هي إقرار مبدئي لمعنى العدالة في فرارة نفوسهم ، وذلك ان الناس خلقوا من تراب والتراب يتكون من عدة معادن وبالتالي فان فلسفة الاختلاف والتباين في الخلقة يعود أصلاً إلى تعدد مكونات التربة التي خلق الله تعالى منها البشر .

وهكذا فان قيام الناس بأدوارهم إنما هو السعي نحو السعادة التي ((كل من ينحو بسعيه نحوها فإنما ينحوها على أنها كمال ما وكل كمال غاية يتشوقها الإنسان فإنما يتشوقها على إنها خير ما ، فهو لا محالة مؤثر والسعادة إحدى الخيرات المؤثرة))(٣٢).

يتضح مما سبق ان أطروحات الفارابي التخطيطية تبدو واضحة في معالجاته الفكرية لمجمل القضايا التي شغلته خاصة في مجال تحقيق السعادة للفرد والمجتمع مما يجعله قريباً إلى معالجة ماكس فيبر لمفهوم الأخلاق وعلاقتها في نجاح الفرد بسلوكه الاجتماعي لاسيما وان ماكس ربط بين نجاح الإنسان في ظل الرأسمالية كمفهوم يهدف إلى إقامة نسق من المشروعات تنظمها علاقات سوقية هدفها الأرباح وبين الرأسمالية الحديثة كمفهوم لا يهدف إلى النجاح الاقتصادي فحسب وإنما النجاح بذاته. وذلك من خلال الترشيح للعقل الحر مدعوماً بالأخلاق التي تجعل الإنسان أمام مسألة الخلاص (Salvation) التي تعني بمعرفة ما إذا كان الفرد من المختارين أم لا .

لان النجاح في الأمور الدنيوية والتي ترتبط بالفعل ارتباطاً وثيقاً يعد دليلاً قاطعاً على انه أصبح من بين المختارين (٣٣).

وأياً كان العمل الذي يقوم به الشخص فانه يتحتم أن يرسم نظاماً محدداً وان يؤديه بطريقة منظمة وصحيحة وهذا ما تدعمه الأخلاق ذاتها .

إن فالمختارون هم من يسلكون سلوكاً ناجحاً يهدف إلى خير الفرد والمجتمع وليس المختار من يسعى للتفريق بين الناس ويكون آلة لمصالح وأجندات خارجية .

وحتى تقوم الدولة بوظائفها الحقيقية اشترط الفارابي عدة شروط لابد من توافرها في رئيس الدولة منها العدل والعلم والحكمة وحفظ الشرائع (الدين) وغيرها . كأن ينتهي من الدراسة والتحصيل العلمي وبمجاهدة النفس وغرائز البدن إلى أن يصبح عاقلاً حكيماً . والعدل الاجتماعي لا ينهض إلا بالثروة وسبل توزيعها بما يكفل لكل فرد وجماعة أو طبقة حاجتها دون إسراف أو تقتير (٣٤) .

والذي تجتمع فيه مثل هذه الخصائص يمتلك قدرة على التحكم بآليات الحكم وممارسة السلطة حيث يكون أكثر تفادياً للوقوع في فخ التسلط والتفرد وأكثر التزاماً بحدود حرية الرأي وكبح جماحها . وبذلك يبعد المجتمع عن إخطار المركزية المتسلطة .

المبحث الرابع

ابن خلدون

توطئة:

ولد ابن خلدون في تونس ١٣٣٢م من أسرة عربية ، درس في جامعة تونس العديد من العلوم كالدين والفلسفة والعلوم الطبيعية والأدب والفن . وقد برز في جميع هذه الدراسات . عاش وعاصر حياة اجتماعية وسياسية مضطربة حيث التنازع والتصارع من اجل السلطة بين الأمراء والملوك .

عمل دبلوماسياً ورجل دولة وقاضي في دولة غرناطة وبحكم ان ابن خلدون كان يمثل قطباً في السلطة حيث دخل في لب الصراعات واتخذ مواقف متعددة من النزاع بين الأمراء من جهة، ولكونه قد انسحب من العمل السياسي واعتكف أربع سنوات على التأمل والعبرة نتيجة ما أصابه من فشل من جهة أخرى ، فقد يصلح ان يكون أنموذجاً حياً يحتذى به في مجال إصلاح المجتمع وإعادة بنائه انطلاقاً من أطروحاته التي ضمنها في مشروعه التخطيطي المتمثل في كتابه المقدمة (٣٥) .

ان التصور الخلدوني للمعرفة العلمية وما يترتب عليها من سياقات تخطيطية ينكشف لنا من خلال تعامل ابن خلدون مع (العلم الجديد) بعقلية تجريبية وبأساليب جديدة (تحليل وتركيب واستنتاج) ، هذا التعامل منحه بطبيعة الحال قدرة تخطيطية فائقة ليس لمجتمعه العربي الإسلامي فحسب بل للمجتمع الإنساني برمته . يقول ((فهذبت مناحيه تهذيباً وقربته لإفهام العلماء واخترعته من بين المناحي مذهباً عجيباً وطريقة مبتدعة وشرحت فيه من أحوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية مايمتلك بعلل الكوائن وأسبابها)) (٣٦).

أولاً : المعرفة الكمية والمعرفة النوعية : لقد كسر ابن خلدون الحاجز بين المعرفة والعمل أي بين العلم النظري والعلم التطبيقي ، وذلك في ضوء إدراكه لصلة المعرفة بالمجتمع ودرجة تطوره .

فمن جانبه يؤكد على ان المعرفة لا يمكن ان تتكامل إلا إذا مرت وتفاعلت مع المجتمع كي تعود للارتباط بالطبيعة ثانية . يتضح ذلك في دراسته للنظم التي يتكون منها البناء الاجتماعي حيث تختلف هذه النظم باختلاف وجوه النشاط العمراني .

ولذلك نراه يدرس كل طائفة منها على حدة ، فقد درس الظواهر السياسية والاقتصادية والظواهر التربوية ووزعها على شكل فصول في مقدمته . كما حاول الربط بين هذه النظم ووضع الفعل ورد

الفعل بين أجزائها الأساسية ، فالنظم الاقتصادية هي نمط مهم من أنماط التضامن البشري ، التضامن الذي يتعلق بالحرف والمهن والأعمال الصناعية والتجارية والزراعية .
فيقول ((ان الصنائع إنما تكثر في الأمصار وعلى نسبة عمرانها في الكثرة والقلة والحضارة والترف تكون نسبة الصنائع في الجودة والكثرة لأنه أمر زائد على المعاش ، فمتى فصلت أعمال أهل العمران عن معاشهم انصرفت إلى ماوراء المعاش من التصرف في خاصية الإنسان وهي العلوم والصنائع)) (٣٧).

أي ان النص المذكور يشير إلى وجود دورة جدلية في نظر ابن خلدون بين المعرفة الكمية (صلة المعرفة بالطبيعة) وبين المعرفة النوعية (صلة المعرفة بالمجتمع) يمكن ان نتبعها من خلال الطبيعة ← المجتمع ← تكامل المعرفة ← الطبيعة ← المجتمع ← دورة جديدة . هذه المعادلة تساعد على توفير الحلول المناسبة للمشكلات الطبيعية والاجتماعية مما يجعل الفكر الخلدوني حاجزاً منيعاً بين المعرفة وبين دخولها في آفاق ضبابية (٣٨).

ثانياً : معالجات ابن خلدون التخطيطية

ان مركز ثقل المعالجات التخطيطية عند ابن خلدون يمكن ان يحدد في ضوء التحليل المفصل والموضوعي الذي تناول فيه العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنهض عليها التكوينات السياسية وما يواكبها من تحولات . إذ ان المحصلة التي جعلته مخططاً إقليمياً وعالمياً تتمثل في أطروحته ومعالجاته الفكرية التي أدت إلى ظهور ما أطلق عليه بعلم العمران البشري (علم الاجتماع).

و الواقع ان ابن خلدون اعتمد في معلوماته العلمية على خبرته الشخصية أولاً وما أنتجته الأمة الإسلامية من عقول نادت بضرورة التخطيط لإصلاح وبناء المجتمع ثانياً .

لقد اظهر ابن خلدون في أطروحته نقاطاً يمكن ان نلمح فيها مؤشرات تخطيطية واضحة . فهو عندما رسم الخطوط العريضة لتطور المجتمعات لم يضع حواجز فاصلة بين المجتمع الإسلامي والمجتمعات الأخرى ، لاسيما في نظريته لأسس بناء المجتمع الإنساني من حيث النشأة والتكوين . فقد أعطى للوطن الأصغر الذي ينحسر في مسقط الرأس أو موطن الأسرة (المنزل) اللبنة الأولى ثم تمتد تلك اللبنة بحكم المتطلبات الحياتية لتصبح وطناً أكبر يشمل على (المدينة) لتنتهي بدورها إلى مستوى الوطن الإنساني لكل أفراد المجتمع البشري (الحضارة) .

يقول ((ان البناء واختطاط المنازل إنما هو من منازع الحضارة التي يدعو إليها الترف والدعة . ثم إذا بنيت المدينة وكمل تشييدها بحسب نظر من شيدها ، فعمر الدولة حينئذ عمر لها ، فان كان عمر الدولة قصيراً وقف الحال فيها عند انتهاء الدولة وتراجع عمرانها وخربت)) (٣٩) .

ان اعتماد ابن خلدون لمبدأ الواقعية في مجال قيام وانهيار الدولة جعله يتصدر صياغات نظرية ما زالت مقبولة في أوساط المفكرين الاجتماعيين والسياسيين نظراً لعمليتها وسلامة افتراضاتها للمراحل التي يمر بها المجتمع وتنظيماته السياسية .

وقد جاءت واقعيته في تأكيده على العصبية كعلاقة دموية قرابية يمكن ان تكون نواة ناجحة لإقامة نظام سياسي ان لم يكن هي البداية الواقعية لمثل هذا النظام . أي انه استطاع ان يوظف العصبية توظيفاً ناجحاً وعملياً في معالجته لنشأة الدولة ((ان العصبية بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة ، وكل أمر يجتمع عليه وقدما ان الأدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض . فلا بد ان يكون متغلباً عليهم بتلك العصبية وإلا لم تتم قدرته على ذلك . وهذا التغلب هو الملك وهو أمر زائد على الرياسة . لان الرياسة إنما هي سؤدد وصاحبها متبوع وليس له عليهم قهر في أحكامه . وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر)) (٤٠) .

اما بخصوص معالجاته الاقتصادية فهو يرى ان للاقتصاد تأثير كبير في الحياة السياسية ، وذلك ان أسلوب حياة المجتمعات وعقلية الناس لها ارتباط وثيق بالهيكل الاقتصادي . فيقول ((ان الصنائع وإجاداتها إنما تطلبها الدولة فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها ، وما لم تطلبه الدولة إنما يطلبها غيرها من اجل العصر فليس على نسبتها لان الدولة هي السوق الأعظم وفيها إنفاق كل شيء والقليل والكثير فيها على نسبة واحدة)) (٤١) .

وهكذا نجد ان الفكر الخلدوني قد بسط جسراً بين المعرفة والمجتمع . فالتواصل في المدينة يوازيه نمو في العلوم والمهن وان التحضر في المدن يهيء الظروف المناسبة لنمو العلوم ((والسبب في ان الناس ما لم يستوف العمران الحضري وتتمدن المدينة ، إنما همهم في الضروري من المعاش . وهو تحصيل الأوقات ، فإذا تمدنت المدينة وتزايد فيها الأعمال ووفت بالضروري وزادت عليه صرف الزائد حينئذ إلى الكمالات من المعاش ثم ان الصنائع والعلوم إنما هي للإنسان من حيث فكره الذي يتميز به عن الحيوانات وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتألق فيها حينئذ)) (٤٢) .

وتأسيساً على ذلك فقد يوحى لنا ابن خلدون تخطيطاً ان هناك درجات في المعرفة وبقدر ما يتمدن المجتمع الحضري بقدر ما تتقدم المعرفة والعلوم . مما يجعل الفكر الخلدوني يؤكد على المقومات المنطقية والعقلية التي تدعم باب الاجتهاد .

وباتجاه العلاقة بين السلوك الإنساني وبين الحدود المعرفية يجب إلا تستند الحقائق إلى شيء غير الدلائل العقلية .

أي ان الأمور التي يمكن للعقل ان يتفهمها يجب ان لا تبتعد عن مجال إدراكنا ووجودنا وإلا فإنها تخرج بلا شك إلى حدود الأوهام والشكوك (٤٣) .

وأما علاقة الدولة بالعدالة الاجتماعية والاقتصاد والسياسة فقد استطاع ابن خلدون أن يعالجها قبل آدم سميث وماركس .

فقد حلل الوظائف الاقتصادية للدولة وماهية القوى السياسية والطوائف الاجتماعية التي تمارس الأنشطة الاقتصادية ودرس أنواع الملكية ، وكون العمل الحر مصدراً للرزق أو المعاش إضافة إلى دراسته لقوانين العرض والطلب وعلاقتها بالأسعار والأسواق التجارية (٤٤).

وعليه يرتب ابن خلدون الشعوب حسب اعتمادها لأساليب الإنتاج فيضغ في المقام الأول الحياة الحضرية بحرفها المتنوعة ثم التجمعات القروية التي تقيم في السهول والجبال ، فيقول ((اعلم ان اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم في المعاش)) .

ولكن من اجل ان يعيش الناس سوية في آمان لا يبد من تكافل اجتماعي يدعمه نظام تقسيم العمل حيث يقول ((ان قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء . لذا لا يبد من التعاون مع الآخرين في الحصول على قوته وتمكينهم من الحصول على قوتهم)) (٤٥).

وبالتالي فان تجميع الناس على شكل قبائل أو مدن أساسه الدفاع عن أنفسهم وأقواتهم من إطماع الآخرين لاسيما وان الشعوب التي أقامت دولاً كبيرة وقامت بفتوحات عظيمة مثل العرب والنتتر حسب تعبير ابن خلدون كانت تقطن مناطق صحراوية مما جعلهم يتمتعون بخصائص عسكرية بارزة ويتلهفون على الفرصة لينقضوا على شعوب أكثر ثراءً من الشعوب التي اعتادت الحياة الحضرية.

إن بن بقدر ما يكون للدولة دور كبير في تنظيم اقتصادها وصنع الرفاهية لإفرادها بقدر ما يكون إخفاقها في ذلك سبباً في بحثها عن ثروات خارج حدودها مما يجعلها في مواجهات وحروب مع الدول المجاورة وهذا ما يحصل في العراق حيث ان فشل الدولة في سيطرتها على اقتصادها وعجزها عن التوزيع العادل لمواردها بين أفراد مكوناتها الاجتماعية يجعلها أكثر تخبطاً في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية وأكثر تصادماً مع جيرانها لاسيما وان الآخرين يجدون في ضعفها وتدهورها منفذاً لتمير مصالحهم وإطماعهم السياسية في العراق .

وهكذا ربط ابن خلدون بين إدارة الدولة الجيدة للسلطة ومدى التزامها بتطوير صناعاتها وعمرانها من جهة ودرجة مصداقيتها في توزيع الثروة بشكل عادل على وفق ما تقتضيه الشريعة والقانون من جهة أخرى حيث ان الدولة بدون عمران لا تتصور والعمران بدون الملك والدولة متعذر حسب ما يقول ابن خلدون .

إن بن بقدر طالب ابن خلدون إلحاق العلم بالعمل في محاولة منه لإعادة بناء الذات العربية الإسلامية والانتقال بها إلى مرحلة الذات العاملة ثم ربط الذاتين جديلاً بالطبيعة والمجتمع، وبذلك تحرك الفكر الخلدوني فوق المستوى المادي بحيث لم يفصل بين المعرفة وبين إطارها الشامل اذ لا يمكن للمعرفة ان تتكامل إلا إذا مرت وتفاعلت مع المجتمع لكي تكتسب أنموذجاً متكاملًا . وهذه تمثل بلا

شك نظرة تخطيطية واضحة تشتمل على أهم الأسس الواجب توافرها ابتداء من مراحل الخطة وانتهاء بالأنموذج التخطيطي القادر على إعادة توازن المجتمع وحل مشكلاتها ، ومتى ما توفرت الإرادة للعراقيين فإنهم قادرون على صنع أنموذجا يضاهي الأنموذج الياباني والألماني إذا ما وازنت الدولة بين موقع ووظيفة كل من المركز والإطراف كطرفي معادلة في المجتمع.

محصلات ختامية

ان الخوف من تعدي الناس على بعضهم البعض هو الذي يحملهم على التخلي عن حياة الفوضى والعدوان وحرب الجماعات ليدخلوا في عقد مع بعضهم البعض يسلمون فيه قيادتهم لسلطة عليا لها حرية التصرف بأمرهم ما دامت تعمل لصالحهم .

وبحكم ان الخوف يعبر عن مدى حاجة الناس لبعضهم البعض بهدف تأمين عيشتهم والمحافظة على أمن وسلامة ذلك العيش ، فان أطروحات الفارابي وابن خلدون في مسألة بناء المجتمع وإصلاحه قد اختلفت اختلافاً محورياً عن تلك المعالجات التي قدمها هوبز وأصحاب العقد. صحيح ان كلاهما ينظران إلى ان عمل مراكز الدولة وتدرج مراتبها وأدوارها يمكن ان يكون على غرار تماسك وتكافؤ أعضاء الجسم ، وان العقد والتوافق الذي يبرمه الناس فيما بينهم هو عبارة عن وعي وإرادة يتنازلون به عن حريتهم ويتخلون عن نوازعهم المتوحشة من اجل ضمان سلامتهم الشخصية وممتلكاتهم الخاصة . ولكن ما أراده الفارابي وابن خلدون في نظرتهم للمجتمع والدولة ان لا تكون القيادة والسلطة مطلقة للرأس كما جاء به أصحاب العقد ، بل إنهما يفضلان سلطة القلب على سلطة الرأس وذلك في إشارتهما لعمر الدولة وأطوارها من جهة والخصائص الأخلاقية التي تعتمدها من جهة أخرى .

أي ان القلب يمثل حالة وسط بين الرأس (المركز) وبين الأجزاء (الإطراف) على غرار توسط قيمة الكرم بين الإسراف والبخل .

فالأوامر التي يصدرها القلب قد تصاحبها خلجات وجدانية أكثر من كونها اداءً تجريبياً فيزيقياً المراد به تنفيذ أوامر الرأس (أليا) . وهذا هو الفرق عندهما بين الحاكم العادل الحكيم والآخر المتسلط الظالم .

ان فكرة تصور قيام الدولة والمجتمع على هيئة كيان بايلوجي يوزع المهام والأدوار بين الأجزاء حسب مواقعها الوظيفية في الجسم (المجتمع) جاءت بأطروحات الفارابي وابن خلدون كتجسيد لواقع الصراعات والانقسامات التي أدت إلى انهيار وسقوط الدولة في ظل اختلال نظامها الوظيفي .

وبقدر تعلق الأمر بواقع مجتمعنا العراقي فإننا أمام تجربتين فاشلتين : الأولى : تجربة مارستها اغلب الحكومات المتعاقبة على العراق منذ تأسيس الدولة وحتى سقوطها عام ٢٠٠٣م ، حيث تمتع المركز (بغداد) بصلاحيات كبيرة اختزل فيها مهام ووظائف الأجزاء (المحافظات) وصادر كل إمكانياتها وقدراتها المحلية بعد أن حرّمها من المشاركة في اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير ذاتها وعلى اثر تلك الممارسات وما رافقها من تسلط واستعباد لعامة المواطنين ، اتجهت الأحداث بتحلل

الدولة وانهيار مقوماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نحو مرحلة ثانية تحمل اتجاهات وصيحات للعمل بتجربة اللامركزية (الفيدرالية) .

وعلى الرغم ان الدستور العراقي الجديد نص على تثبيت تلك المطالبة وأشار إلى حرية الأطراف في تشكيل أقاليم خاصة بها ، لكن الذي حصل كان على عكس التوقعات فلم يتم الأمر على أساس توزيع المهام والوظائف التي يتمتع بها كل من الأجزاء والمركز كنسق تكويني يقر بواجبات وحقوق الأجزاء بناءً على موقعها في الجسم . (المجتمع) بل كان الأمر عبارة عن فعل ورد فعل ، فقد تم اختزال لصلاحيات ووظائف المركز (الرأس) والانطلاق نحو التحرر الغير مقيد من سيطرة المركز مما نتج عنه واقعاً مشوهاً والدليل على ذلك سقوط هذه الاتجاهات وفشلها بفعل عجز الهيئات المختصة عن تشريع القوانين اللازمة لتنظيم نوع العلاقة بين الأطراف والمركز بما يضمن شرعية وجود الكل والأجزاء كنسق متوازن أساسه التكامل والتكافل الوظيفي .

ان غياب المعالجة التخطيطية الصحيحة وعدم القدرة على تنظيم العلاقة بين متغيري الدين والدولة على وفق ما تتطلبه ممارسة السلطة من أخلاق وعلم لبسط العدالة والمساواة بين مكونات وإفراد المجتمع هي السبب وراء ذلك التخبط والفشل لكلا التجربتين في العراق .

ان إحراز التقدم في شتى المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية يكون ممكناً فيما إذا تمكن المجتمع من تغيير قيمة وممارساته الاجتماعية والثقافية الضيقة والمتحيزة خاصة فيما يتعلق بالمشكلات الإنسانية التي تواجه مسيرة المجتمع .

ان معالجة السلبيات الحاصلة كنتقشي الرشوة وأسلوب الواسطات والتخندق الطائفي والتعصب بكل إشكاله ومظاهره يتطلب إصدار تشريعات خاصة لهذا الغرض إذا ما أدركنا ان اختلاف القيم يخضع بالأساس إلى اختلاف الديانات والمذاهب والطوائف الاجتماعية ، فكل طائفة تفضل وتعزز القيم التي تعتقد أنها الأفضل والأقرب إلى أفكارها .

وبحكم ان الفطرة البشرية قابلة للصالح كما الاختلال ، فان الإنسان قد لا يستطيع الحفاظ على فطرته السليمة إلا بمقدار ما يبذل من جهد لصيانتها . وإذا ما أهملت وتركت للإحداث العابرة لعبت بها كما تشاء ، فسرعان ما تتحرف عن خط السلامة فتسقط في المطبات المهيئة لها من قبل الآخرين .

ومن هنا كان تأكيد كل من الفارابي وابن خلدون على مسألة الأخلاق كقوى وسجايا تمثل صورة باطنية للإنسان كما ان الخلق يمثل الصورة الظاهرة وكلاهما يكون حسناً أو قبيحاً ، والأصل في ان يكون اختيارياً يكسب بالجهد والمثابرة (٤٧).

إذن فالأخلاق لها مفهوم واسع وآخر ضيق فهي في معناها الضيق تعني الصدق والوفاء والإصلاح السياسي بين الناس وتجنب سائر الصفات الرذيلة بينما تعني في معناها الواسع الخلفيات

الروحية للأخلاق الفاضلة . فإذا ما أخذنا الصدق مثلاً لوجدناه نابعاً من الاستقامة في النفس والكذب مصدره الانحرافات النفسية واضطراب الرؤية .

وعلى هذا وطبقاً للمعنى الضيق فإن مرتبة الأخلاق تأتي بعد كثير من الواجبات على عكس المعنى الواسع الذي يعتبر الأخلاق قاعدة لسائر الفضائل بل منطلقاً حتى للإيمان بالله سبحانه وتعالى (٤٨).

ولهذا كان الحصول على السعادة لا يتم في رأي الفارابي إلا عن طريق اكتساب الفضائل وعلى رأسها الفضائل الأخلاقية المتمثلة بالفضائل النظرية والفكرية والخلقية والأخرى العملية . لاسيما وأنه بين خصائص كل من المدن الجاهلة والفاسقة ومن ثم الضالة التي يقول عنها (أهلها لا يتبعون العقيدة الصحيحة في الله والعقل والفعل ويخادع رئيسها الناس ويزعم انه يتلقى الوحي) . وعلى المستوى نفسه استطاع ابن خلدون ان يربط بين البيئة والسلوك الاجتماعي حيث نوه إلى ان اختلاف البيئة وما يحمله من تأثيرات واضحة في تطور وتغيير المجتمع يعكس بالضرورة دلالات تمسك المجتمع بقيمه الأخلاقية (٤٩).

إذن فالعلاقة بين المركز والأطراف تتطلب حالة وسطية تكون بمثابة عمل الفلتر الذي يعترض الأوساخ المتأتية من تسلط المركز أولاً والتعهد بضمان تدفق الصفاء لخير الأجزاء ثانياً . وبهذا المعنى فإن كبح التطرف عن طريق الأخلاق الفضيلة التي يجسدها القلب تكون الفاضل في وظيفتها الفسيولوجية والاجتماعية إذا ما أدركنا ان خير الأمور أوسطها . وتأسيساً على ذلك فإن النزوع نحو المركزية والتوحد يكون امراً مسلماً له إذا ما كان خارج دائرة الإكراه والقسر والعنف .

إذ ليس من مهام الدولة حمل إرادات الأفراد المتباينة على التسليم والخضوع كما تستجيب الأعضاء فلسجياً لأوامر المخ في الجسم ذلك ان محاسبتهم فوق طاقتهم ليس من حقها وإنما من اختصاص خلقتها . ((لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت)) (البقرة ٢٨٦/) . ((فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمصيطر)) (الغاشية / ٢١-٢٢) . وما إخفاق مشروع الوحدة العربية التي حملته الدول العربية منذ تأسيسها وحتى يومنا الحاضر إلا دليل على ذلك .

وعليه فنحن بحاجة إلى مراجعة نوات والشروع بمحاولات جادة تقوم بها الدولة يشترك فيها السياسيون والفقهاء والعلماء بمختلف اختصاصاتهم وجميع النخب الثقافية لوضع استراتيجية عامة يوضحون فيها لعامة الناس وخصتهم طبيعة الأمور التي يمكن الاختلاف بها كنسق طبيعي تماشياً لحكمة الله التي خلق فيها الناس مختلفين ومتباينين ((ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم وتمت كلمة ربك لأملان جهنم من الجنة والناس أجمعين)) (هود / ١١٨-١١٩) .

وكذلك تبيان الأمور التي لا يجوز الاختلاف عليها لضرورة التعايش في الحياة ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير)) (الحجرات / ١٣). وعندها يمكن ان تكون العلاقة بين الفرد ومجتمعه قد بنيت على منظومة من القيم الاجتماعي السليمة القادرة على تجسير الثقة بين الأجزاء (الأفراد) والكل (المجتمع) بما يسهل عملية الإصلاح والتعمير على وفق توجهات وآمال تخطيطية هدفها التنظيم والارتقاء بكل الفعاليات والممارسات الاجتماعية نحو الأفضل والأحسن . وبهذا التوجه يمكن لقادة المجتمع ان يغيروا مواقف واتجاهات أفراد المجتمع بما تستوجبه المرحلة التي يعيشونها وصولاً إلى مجتمع قائم على التسامح والتكافل لا على التنازع والتنازع .

الهوامش

- ١- خيرى حماد : الصهيونية ، جذورها ونشأتها وأهدافها ، دار الكاتب العربي ، مصر ، ١٩٦٨ .
- ٢- د. سمير نعيم : النظرية في علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٨٢ ، ص١٩-٢٣ .
- ٣- د. معن خليل عمر : المدخل إلى علم الاجتماع ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٩٠ ، ص١ .
- ٤- ارنولد توينبي : الحضارة في الميزان ، ترجمة امين محمود الشريف ، القاهرة (ب.ت) ، ص١٥٨ .
- ٥- د. نازلي إسماعيل حسين : الشعب والتاريخ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٦ ، ص١١٦ .
- ٦- غوستاف لوبون : حضارة العرب ، ترجمة عادل زعيتر ، مطبعة عيسى ألبابي وشركاه ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٦٤ ، ص٦١٤ .
- ٧- محمد مبارك : نظرات في التراث دراسات في الفكر العربي الاسلامي الوسيط ، دار الشؤون الثقافية العامة ، أفق عربية ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص٣٧ .
- 8- Willbert .E.moore – Robert .m. cook . ((Reading on social change)) printice Hall- I.N.C New Jersey . 1967 .p.81.
- ٩- د. عبد المنعم شوقي : تنمية المجتمع وتنظيمه ، دار البحوث العلمية ، ط٣ ، ١٩٧٣ ، ص٦ .
- ١٠- د. نبيل محمد السمالوطي : علم اجتماع التنمية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص٢٥٥ .
- ١١- د. احمد كمال احمد : التخطيط الاجتماعي ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ ، ص٣٨ .
- 12- George .S. masannat : ((The Dynamic of modernization and Social change)) Good Year – Publishing company . I,N.C.1973.p.259.
- ١٣- د. محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص١٦٠ .
- 14- Hasson – Alfred , Henry : ((Public enterprise and economic development)) Brood way house – carterlan .1959.p.40.
- ١٥- د. عمر حسين : التخطيط الاقتصادي ، دار المعارف المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٣٢-٣٣ .
- ١٦- د. ساطع أحمري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٦٠ ، ص١٦-١٣ .
- ١٧- د. علي الوردي : مهزلة العقل البشري ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص٥٧ .

- ١٨- د. علي الوردي : دراسة طبيعة المجتمع العراقي ، مطبعة ثامن الحجج (ع) ، الطبعة الأولى ، طهران ، ص١٣٥ .
- ١٩- مدام ديولافوا : رحلة مدام ديولافوا : ترجمة علي البصري (ب . ت) ، ص٨٣ .
- ٢٠- د. علي الوردي : دراسة طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سابق ، ص١٣٨ .
- ٢١- بيردي فوصل : الحياة في العراق منذ قرن (١٨١٤-١٩١٤) ترجمة د. اكرم فاضل ، دار الجمهورية للنشر والاعلام ، ١٩٦٨ ، ص٥٩ .
- ٢٢- د. علي الوردي : دراسة طبيعة المجتمع العراقي - مصدر سابق ، ص١٣١-١٣٢ .
- ٢٣- محمد مبارك : نظرات في التراث ، مصدر سابق ، ص٣٢-٣٣ .
- ٢٤- الفارابي : اراء اهل المدينة الفاضلة ، مطبعة النيل ، القاهرة ، ط١ (ب . ت) ، ص٧٥ .
- ٢٥- الفارابي : المصدر نفسه ، ص٧٧-٧٩ .
- ٢٦- د. محمد علي ابو ريان : تاريخ الفكر الفلسفي في الاسلام ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص١٨٦ .
- ٢٧- د. معن خليل عمر : تاريخ الفكر الاجتماعي ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص٩٠-٩٥ .
- ٢٨- د. عبد الباقي زيدان : التفكير الاجتماعي - نشأته وتطوره - ط٢ - دار المعارف ، ١٩٧٦ ، ص١٢٠ .
- ٢٩- د. محمد علي ابو ريان : مصدر سابق ، ص٣٨١-٣٨٢ .
- ٣٠- محمد مبارك : مصدر سابق ، ص٤٠-٤٥ .
- ٣١- د. محمد كاظم المشهداني : النظم السياسية ، جامعة الموصل ، ١٩٩١ ، ص١٠٠-١٠١ .
- ٣٢- الفارابي : اراء اهل المدينة الفاضلة ، مصدر سابق ، ص١٠ .
- ٣٣- يتماشيف نيقولا : نظرية علم الاجتماع - طبيعتها وتطورها ، ترجمة د. محمود عودة وآخرون ، دار المعارف ، ١٩٨٣ ، ص٢٥٦-٢٥٩ .
- ٣٤- محمد مبارك : مصدر سابق ، ص٣٩-٤٣ .
- ٣٥- راجي عنايت : ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع ، سلسلة علماء العرب ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦ ، ص٢٨ .
- ٣٦- ابن خلدون : المقدمة ، دار الشعب ، مصر (ب . ت) ، ص١٢٦ .
- ٣٧- ابن خلدون : المصدر نفسه ، ص٤٠ .
- ٣٨- د. متعب السامرائي : مجموعة محاضراته التي ألقاها على طلبة الدراسات العليا (الدكتوراه) للعام الدراسي (١٩٨٧-١٩٨٨) .
- ٣٩- ابن خلدون : المقدمة ، مصدر سابق ، ص٣٠٩ .

- ٤٠ - المصدر نفسه : ص ١٢٦ .
- ٤١ - المصدر نفسه : ص ٣٦٣ .
- ٤٢ - المصدر نفسه : ص ٣٦٠ .
- ٤٣ - د. ملحم قربان : خلدونيات وقوانين خلدونية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٩٣ .
- 44- Schmidt .iv: ((Ibn khaldun))Newyork Columbia university press ,1930 ,pp.30-42.
- ٤٥ - بوتول. جوستون : ابن خلدون : فلسفته الاجتماعية ، ترجمة غنيم عبدون ، المؤسسة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٤٣ .
- ٤٦ - ابن خلدون : المقدمة ، مصدر سابق ، ص ١٢٥ .
- ٤٧ - د. علي محمد الصلابي : الوسطية في القرآن الكريم ، بيروت ، دار المعرفة ، ٢٠٠٥ م ، ص ٤٠٩ .
- ٤٨ - السيد محمد تقي المدرسي : الأخلاق عنوان الإيمان ومنطلق التقدم ، انتشارات محبان الحسين، قم ، ٢٠٠٦ م ، ص ١٦ .
- ٤٩ - د. حسن الساعاتي : علم الاجتماع الخلدوني ، قواعد المنهج ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٣٣ .

المصادر

- ١- ابن خلدون عبد الرحمن : المقدمة ، دار الشعب ، مصر ، (ب.ت).
- ٢- ابو ريان، محمد علي : تاريخ الفكر الفلسفي في الاسلام ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٠.
- ٣- توينبي ، ارنولد : الحضارة في الميزان ، ترجمة أمين محمود الشريف ، القاهرة (ب.ت).
- ٤- احمد ، احمد كمال : التخطيط الاجتماعي ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .
- ٥- جوستوف ، بوتول : ابن خلدون : فلسفته الاجتماعية ، ترجمة غنيم عبدون ، المؤسسة المصرية العامة ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٦- حسين عمر : التخطيط الاقتصادي ، دار المعارف المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٧- حسين ، نازلي إسماعيل : الشعب والتاريخ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٦ .
- ٨- ألحصري ساطع : البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٦٠م
- ٩- حماد خيرى : الصهيونية : جذورها ، نشأتها وأهدافها ، دار الكاتب العربي ، مصر ، ١٩٦٨م .
- ١٠- ديولافوا ، مدام : رحلة مدام ديولافوا : ترجمة علي البصري (ب.ت).
- ١١- زيدان عبد الباقي : التفكير الاجتماعي ، نشأته وتطوره ، ط٢ ، دار المعارف ، ١٩٧٦ م .
- ١٢- الساعاتي ، حسن : علم الاجتماع الخلدوني ، قواعد المنهج ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- ١٣- السامرائي ، متعب : مجموعة محاضراته التي ألقاها على طلبة الدكتوراه للعام (١٩٨٧-١٩٨٨).
- ١٤- السمالوطي ، نبيل محمد : علم اجتماع التنمية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .
- ١٥- شوقي ، عبد المنعم : تنمية المجتمع وتنظيمه ، دار البحوث العلمية ، ط٣ ، ١٩٧٣م .
- ١٦- الصلابي ، علي محمد : الوسطية في القرآن الكريم ، بيروت ، دار المعرفة ، ٢٠٠٥ م .
- ١٧- عمر ، معن خليل : تاريخ الفكر الاجتماعي ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٥ م .
- ١٨- عمر ، معن خليل : المدخل إلى علم الاجتماع ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٩٠ م .
- ١٩- عنايت راجي : ابن خلدون ، مؤسس علم الاجتماع ، سلسلة علماء العرب ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦م .
- ٢٠- الفارابي ، ابو نصر : اراء أهل المدينة الفاضلة ، مطبعة النيل ، القاهرة ، ط١ .
- ٢١- فوصل ، بيردي : الحياة في العراق منذ قرن (١٨١٤-١٩١٤م) ترجمة ، د. اكرم فاضل ، دار الجمهورية للنشر والاعلام ، ١٩٦٨ .

- ٢٢-قربان ، ملحم :خلدونيات وقوانين خلدونية : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨٤م .
- ٢٣- لوبون ، غوستوف : حضارة العرب ، ترجمة عادل زعيتر ، مطبعة عيسى البابي وشركاه ، القاهرة ، ط٤، ١٩٦٤م .
- ٢٤-مبارك محمد : دراسات في الفكر العربي الاسلامي الوسيط ، دار الشؤون الثقافية العامة ، افاق عربية ، بغداد ، ١٩٨٦ .
- ٢٥-المدرسي السيد محمد تقي : الاخلاق عنوان الايمان ومنطلق التقدم ، انتشارات محبان الحسين ، قم ، ٢٠٠٦م .
- ٢٦-المشهداني : محمد كاظم : النظم السياسية ، جامعة الموصل، ١٩٩١م.
- ٢٧-نعيم ، سمير : النظرية في علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٨٢م .
- ٢٨- نيقولا ، تيماشيف : نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة د.محمد عودة وآخرون، دار المعارف، ١٩٨٣م.
- ٢٩- الورددي ،علي :دراسة طبيعة المجتمع العراقي ،مطبعة ثامن الحجج(عج) ،ط١، طهران (ب.ت).
- ٣٠-الورددي ، علي : مهزلة العقل البشري : مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٥م.